

أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على التجارة الخارجية  
خلال الفترة 2017/1994

impact of the devaluation of the Algerian dinar on foreign trade The  
During the period 1994/2017

كريمة جلطي<sup>1</sup>، عبد الله بن منصور<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة تلمسان - الجزائر - djeltika2013@gmail.com

<sup>2</sup> عبد الله بن منصور جامعة تلمسان - الجزائر - mansour\_19612004@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019-01-23 تاريخ القبول: 2020-02-18

ملخص:

قد بحثت هذه الدراسة في الأثر الناجم عن تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2017/1994. وقد تم تحليل دور السياسة النقدية المتمثلة في تخفيضات سعر الصرف المتعاقبة للدينار الجزائري من خلال التعرف على مراحل تطور سعر الصرف وتأثيره على التجارة الخارجية، وخاصة على حجم الصادرات الجزائرية مع استنطاق الجداول وتحليلها .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، سعر الصرف، الدينار الجزائري، المبادلات التجارية (الصادرات، الواردات).

تصنيف JEL : F10, C32

**Abstract:**

This study examined the impact of exchange rate change on foreign trade in Algeria during the period 1994/2017. The role of the monetary policy in the successive exchange rate reductions of the Algerian dinar was analyzed by identifying the stages of the development of the exchange rate and its impact on foreign trade, especially on the volume of Algerian exports and the examination and analysis of the tables.

**Keywords:** monetary policy, exchange rate, Algerian dinar, trade (exports, imports).

<sup>1</sup>المؤلف المرسل: كريمة جلطي، الإيميل: djeltika2013@gmail.com

## مقدمة

يعد استقرار صرف العملة من أساسيات السياسة النقدية في مختلف الدول ، كما يوفر الأمان و الاطمئنان للمتعاملين الأجانب . فتلجأ الدول بشكل عام الى تطبيق سياسة سعر الصرف المتمثلة في- تخفيض قيمة العملة- التي لا تقل أهمية عن السياسات الاقتصادية الأخرى ، لتنمية صادراتها أي -زيادة الطلب على سلعها- و التقليل من حجم وارداتها لأن تكلفتها سترتفع ، مع تحفيز جهازها الإنتاجي لمواجهة ارتفاع الطلب الداخلي .

و الجزائر ، باعتبارها دولة ذات اقتصاد نامي و ريعي ، واعتمادها الكلي على التجارة الخارجية (خاصة الصادرات النفطية ) فهي معرضة لمخاطر أسعار الصرف بشكل أو بآخر.. ففي عام 2012 ، كانت واردات السلع والخدمات تساوي 44 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في حين كانت الصادرات مساوية ل 50 ٪، كما ارتفع حجم التبادل التجاري الى أكثر من 122 مليار دولار لنفس السنة .

انتهجت الدولة الجزائرية النظام الاشتراكي بداية ، و طبقت معه **نظام الربط الثابت** للدينار إلى عملة واحدة (الفرنك الفرنسي) ثم **الربط الى سلة من العملات** ، إلا أن هذا النظام عرف عدّة اختلالات ، فتوجهت إلى محاولة تطبيق اقتصاد السوق بانتهاج **نظام التعويم الموجه** خلال تسعينات القرن الماضي ، حيث اعتبرت تلك المرحلة منعرجا حاسما للتحول من الاقتصاد الموجه ، بتطبيق الحكومات المتعاقبة عدّة تصحيحات و ذلك لمواجهة المشاكل (الاقتصادية و الاجتماعية ) التي عرفتها البلاد آنذاك الناتجة عن تدهور أسعار النفط (أزمة 1986) و انخفاض عوائد العملة الصعبة. فسارعت الى اتخاذ عدّة تدابير من أجل الخروج من تلك الأزمات ، و إنعاش الاقتصاد الوطني ، بتحرير التجارة الخارجية ، وتحديد سعر الصرف وفق **نظام التعويم الموجه** و بالتالي تشجيع عمليات الإنتاج و الاستثمار و البحث عن الأسواق الخارجية للحصول على العملة الصعبة .

و من خلال هذه الدراسة سنحاول البحث في العلاقة التي تربط بين سعر الصرف و التجارة الخارجية ، و أمام هذا العرض يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي:

- ما هي العلاقة بين سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و التجارة الخارجية ؟ أو بمعنى آخر ما تأثير تخفيض العملة الوطنية (الدينار الجزائري ) على المبادلات التجارية؟

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى الدراسة التحليلية لسياسة التخفيضات المتتالية لسعر صرف العملة الوطنية و تأثيرها على حصيلة المبادلات الخارجية الجزائرية في ظل الاصلاحات التي عرفتها البلاد سنة 1994 من خلال دراسة المحاور التالية:

أولاً/-مراحل تطور سعر الصرف و أنظمتها في الجزائر .

ثانيا/-مفهوم سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري.

ثالثاً/- آثار سياسة تخفيض عملة الدينار الجزائري على حصيلة التجارة الخارجية للجزائر.

## 1/مراحل تطور سعر الصرف وأنظمتها في الجزائر:

### 1.1/مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر :

عرف سعر صرف الدينار الجزائري تطورا متسارعا أمام العملتين الرئيسيتين في العالم ألا وهما الدولار و الأورو ، وهو ما يتضح من خلال دراستنا لمسار تطور العملة الوطنية من 1994 إلى 2017، حيث كان سعر صرف الدينار الجزائري يقدر بـ35.1 دينارا للدولار سنة 1994، فتطور تدريجيا إلى أن فاق عتبة 100 دينار للدولار، ليصل إلى 111.35 دج /للدولار الواحد، و 136.29 دج /للأورو الواحد سنة 2017 (انظر الجدول رقم 01).

و خلال السنوات الأخيرة، أي منذ 2012 حتى 2017 عرفت العملة الوطنية تراجعاً محسوساً ، و بمستوى قياسي لم تعرفه البلاد منذ الاستقلال ،حيث فقدت في التعاملات الخارجية أكثر من 43 % من قيمته . وهكذا أصبح الدينار الجزائري يعد من أضعف العملات الأجنبية و حتى العربية(خاصة الدينار التونسي و الدرهم المغربي) .

و كان أول تخفيض عرفه الدينار الجزائري سنة 1991 بنسبة قدرت 22% كما شهد شهر مارس عام 1994 تخفيضا قدر بنسبة 7.3% ثم تخفيضا آخر في أبريل من نفس السنة قدر بـ 40.17 % أي بنسبة 47.47% خلال شهرين<sup>1</sup>، كما شهد تخفيضات أخرى 36 % عام 1995 و 15 % عام 1996<sup>2</sup> و هذا من أجل تصحيح اختلال ميزان المدفوعات حيث كانت السلطات المحلية تهدف من وراء هذه العملية الرفع من الصادرات و تخفيض الواردات و هي الخطوة الأساسية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي<sup>3</sup>.

و لا زالت العملة الوطنية في انحطاط و تدهور أمام الدولار و الأورو و يرجع الخبراء هذا التدهور و الانهيار الملاحظ في قيمة الدينار الجزائري الذي يخضع سعر صرفه لنظام التعويم الموجه من قبل بنك الجزائر ، إلى الأزمة الأخيرة التي شهدتها أواخر سنة 2014 بتدني أسعار النفط التي انتقلت من أكثر 112 \$ عام 2013 إلى نحو 53 \$ عام 2015(الجدول رقم 11 )، و بالتالي انخفضت مداخيل البلاد و ظهر العجز في الموازين .

و لكن هذا الحل أصبح الوحيد و السهل في يد السلطة النقدية الجزائرية على الرغم من تأثيره على جيب المواطن البسيط و اضعافه لقدرة الشرائية بصورة كبيرة ، و رفعه لأعباء المؤسسات الوطنية المنتجة والمستوردة ، التي تعاني من مشكل ارتفاع سعر صرف الأورو، الذي يتم به شراء معظم المواد المستوردة ، وهذا ما عمق ، من مشكل تنافسية الصناعات المحلية ، التي ترتفع أسعار منتجاتها في السوق و بالتالي غلق الكثير من المصانع، مما سيؤدي إلى انكماش الانتاج المحلي<sup>4</sup> ، و عزوف المستهلك الجزائري عن شراؤه ، واللجوء إلى السلع المستوردة الرخيصة الثمن ، خاصة المنتجات الصينية ، التي تباع بسعر أقل من السلع الجزائرية. وهو خلل كبير في التجارة الخارجية، لأن الجزائر تصدر المحروقات بالدولار، لكنها تستورد معظم مشترياتها بالأورو، وتتحمل الدولة الجزائرية الفارق بين العملتين الذي يميل دائما إلى الأورو .

و رغم أن هذا التخفيض كان متدرجا ، إلا أنه لم يخدم لا العملة الوطنية ولا الاقتصاد الوطني ككل ، فلم يجدي هذا الاصلاح أو بالأحرى هذا التخفيض نفعا و لم يحقق الأهداف المرجوة أي لم يؤثر ايجابيا على رصيد الميزان التجاري بل عمق عدة فجوات في الاقتصاد .

و يمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار الجزائري من خلال الجدول و الشكل المواليين :

جدول رقم 01: تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة 1994/2017

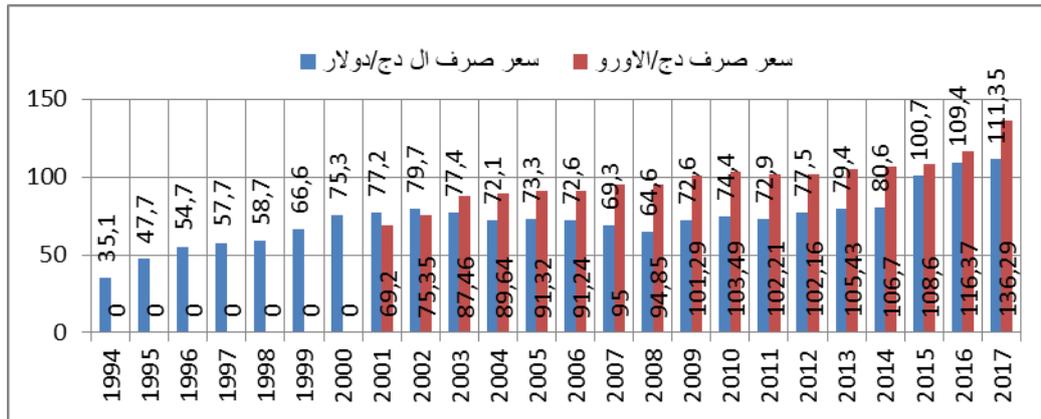
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
دج/دولار	35.1	45.7	54.7	57.7	58.7	66.6	75.3	77.2
دج/أورو	/	/	/	/	/	/	/	69.20
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
دج/دولار	79.7	77.4	72.1	73.3	72.6	69.3	64.6	72.6
دج/أورو	75.35	87.46	89.64	91.32	91.24	95.00	94.85	101.29
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دج/دولار	74.4	72.9	77.5	79.4	80.6	100.7	109.4	111.35
دج/أورو	103.49	102.21	102.16	105.43	106.70	108.60	116.37	136.29

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات-بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2016 ، ديسمبر 2005 ، ديسمبر 2008 ،

مارس 2014 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني [http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm) - <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

بتاريخ 02/14/2018 [http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm)

شكل رقم 01: تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة 1994/2017



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم 01

## 2.1/مراحل تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر:

### 1.2.1/: نظام سعر الصرف الثابت (1964 - 1991)

في يوم 10 أبريل 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري" بموجب قانون رقم 111-64 وثبتت قيمته آنذاك ب 180 ملغ من الذهب الخالص<sup>5</sup> واختارت الجزائر عدم قابلية تحويله.

طبقت الجزائر نظام سعر الصرف الثابت بربط الدينار بعملة واحدة و هي الفرنك الفرنسي ، و كان الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة خاصة بحيازة العملة والقيام بالتحويلات الدولية بحيث لم يكن الدينار قابلا للصرف ، و لم يكن هناك سوق داخلي

للصرف، يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار لكن في منتصف السبعينات و بعد الصدمة النفطية الأولى، التي تسببت في ارتفاع حاد في أسعار النفط، ومع ادخال نظام تعويم الصرف الدولي والغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971<sup>6</sup> تعادل الدولار (الذي أصبح حراً، عاتماً في 1973) مع الفرنك الفرنسي ، بحيث أي انخفاض في السوق الدولية للدولار مقابل الفرنك يعني أيضا انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري .

و بعدها و بالضبط ، في جانفي 1974 ارتبط الدينار الجزائري بسلة من العملات<sup>7</sup> أخذ الدولار فيها حصّة الأسد بأكثر من 40 % فاعتبرت هذه المرحلة هي مرحلة الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي. و الجدول الموالي يبين سلة العملات و نسبها التي كان الدينار الجزائري يرتبط بها.

### جدول رقم 02 ارتباط الدينار الجزائري بسلة من العملات 14 عملة من 1974 إلى 1994

المصدر: من اعداد الباحثة نقلا عن بنك الجزائر

الرقم	العملة	النسبة	الرقم	العملة	النسبة
01	الدولار الأمريكي (USD)	(%40.15)	08	البيزتا الاسبانية (ESP)	(%2.00)
02	الفرنك الفرنسي (FRF)	(% 29.2)	09	الفلوران الهولندي (NLG)	(% 1.5)
03	المارك الألماني (DEM)	(% 11.5)	10	الكورون السويدي (SEK)	(% 1.5)
04	الليرة الإيطالية (HTL)	(%4.00)	11	الدولار الكندي (CAD)	(%0.75)
05	الجنيه الإسترليني (GBP)	(%3.85)	12	الشيلينغ النمساوي (ATS)	(% 0.5)
06	الفرنك البلجيكي (FB)	(%2.50)	13	الكورون الدانماركي (DKK)	(% 0.2)
07	الفرنك السويسري (CHF)	(% 2.25)	14	الكورون النرويجي (NOK)	(%0.1)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الدولار الأمريكي يهيمن على نسبة مهمة في السلة تفوق 40 % ، اكتسب هذه الأهمية من - عائدات تصدير المحروقات ومدفوعات خدمة الديون<sup>8</sup>.

ثم يليه الفرنك الفرنسي أكثر من 29% باعتبار أن الصادرات الوطنية مقومة بالدولار الأمريكي في السوق العالمية لكن معظم الواردات من السوق الأوروبية مقومة بالأورو.

تضررت الجزائر سنة 1986 نتيجة الأزمة النفطية - التي تدهورت فيها أسعار النفط - فواجهت الحكومة تحديات عديدة على جميع المستويات و خاصة الوضع الاقتصادي حيث دخلت البلاد في دوامة المديونية الخارجية<sup>9</sup> فلجأت الى المؤسسات الدولية و منها FMI لمطالبة المساعدة فوافقت هذه الأخيرة بشروط منها تطبيق عمليات تصحيح قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) أي تخفيض سعره مقابل الأورو والدولار أساسا .

و هكذا خفضت الجزائر قيمة عملتها بطريقة تدريجية و متتالية من نهاية 1987 إلى بداية 1991 ، فانتقل معدل الصرف من 4.93 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 8.03 دينار للدولار مع نهاية 1989 .

وتماشيا مع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية التخفيضات بشكل ملحوظ، فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دج / للدولار في نهاية 1990 و عليه خُفض الدينار الجزائري مقابل الدولار من 19987/12 إلى 1990/12 بنسبة 103%<sup>10</sup> وقد استمر هذا التدهور بوتيرة سريعة بداية من 1991 بهدف الوصول بالدينار الجزائري إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية و خاصة الواردات ، حيث تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل الى 15.88 دج / للدولار الواحد في نهاية جانفي 1991 ، ثم 16.59 دج / في نهاية فيفري 1991 ليصل الى 17.76 دج / للدولار الواحد في نهاية مارس 1991 وفي 1991/04/10 انخفض بنسبة 40.17% و أصبح \$1=36 دج وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي<sup>11</sup>.

### 2.2.1: التحول إلى سعر الصرف العائم (1994/2017)

لقد مرّ الاقتصاد الجزائري أثناء انتهاجه النظام الاشتراكي بأزمة خانقة كادت أن تعصف بالبلاد. ولمعالجة وتصحيح ذلك الاختلال، أُجبرت السلطات الجزائرية على تطبيق إصلاحات اقتصادية على نطاق واسع و تحت إشراف صندوق النقد الدولي ، تمثلت في التخلي عن سعر الصرف الثابت، وانتهاج نظام سعر صرف تحدده السوق و هو جزء من برنامج الإصلاح. في أفريل 1994 تم عقد اتفاقية مع FMI stand buy لجدولة الديون وتطبيق شرط تحرير التجارة، و تسريع عملية الانفتاح التجاري<sup>12</sup>.

و بداية من أكتوبر 1994 أصبحت الجزائر تحدد سعر صرف الدينار وفق نظام التعويم المدار حيث يتم تعديله على أساس مستوى احتياطي العملات الأجنبية والذهب الذي لديها ، و قد تم اختيار هذا النظام كخيار جديد لسعر الصرف يتم تحديده في سوق الصرف وفق قانون العرض و الطلب<sup>13</sup> . و كانت بداية تطبيق هذا النظام عام 1996<sup>14</sup>.

و هذا التّغيير أرغم السلطات الجزائرية على تلبية الشروط المسبقة للنظام العائم، المتمثلة في إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك عن طريق النظام رقم 08/95 المؤرخ 23 ديسمبر 1995<sup>15</sup>، وتنفيذ قابلية تحويل الدينار و تعويمه الجزئي .

كما عرف عبر تطوره، أنظمة لتحديده ومحطات تساير تطبيق السياسة النقدية في البلاد ، كل ذلك يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

جدول رقم 03 مراحل أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري من 1964/الى 2017

المراحل	الأنظمة	التحليل
من 1973/1964	نظام Bretton Woods نظام السعر الثابت	كان هذا النظام مسيرا باتفاقيه " بريتون وودز " حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزم بتحديد العملة بوزن محدد من الذهب فالجزائر حددت سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب .
من 1986/1974	نظام ربط سعر الصرف	ثم تحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي ومنحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية.
من 1994 الى اليوم	نظام التعويم المدار	تتبع الجزائر حالياً ما يسمى بنظام "التعويم المدار" وهو نظام يختلف عن التعويم الحر أو الكامل فقط من حيث درجة تدخل البنك المركزي. <u>1994 (جلسات التثبيت)</u> تم التخلي عن نظام التثبيت و طبق هذا النظام من خلال جلسات التثبيت اليومية التي أنشئت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية . <u>1996 (سوق الصرف البيئية)</u> تم تأسيس سوق الصرف الأجنبي ما بين البنوك بموجب اللائحة رقم 08/95 بتاريخ ديسمبر 1995 . <u>1997 (قابلية تحويل الدينار)</u> ترخيص البنك المركزي عملية تحويل ال دج بمبلغ محدد للمسافرين على مستوى البنوك التجارية . <u>2007</u> عُرِز الإطار التشريعي الحالي لعملية تحويل الدينار في الجزائر بموجب اللائحة رقم 07-01 بتاريخ 3 فبراير 2007 تطبق هذه المادة (قابلية تحويل الدينار ) على جميع المعاملات الحالية مع الدول الأجنبية. <u>2011</u> النظام رقم 06-11 بتاريخ 2011/10/19 يعدل و يتمم اللائحة 01/07 والمتعلقة بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة. <u>2016</u> النظام رقم 01-16 بتاريخ 2016/03/06 يتم النظام 01-07 يتضمن عمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية لدى الوسطاء المعتمدين و/ أو لدى بنك الجزائر . يرخص بنك الجزائر لمكاتب الصرف القيام بعملية شراء مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية وللشيكات السياحية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى أشخاص طبيعية مقيمة وغير مقيمة.

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على مصادر مختلفة ( البنك الجزائري ، الجريدة الرسمية)

## 2/ مفهوم سياسة تخفيض العملة الوطنية وأهدافها :

اعتمدت الحكومة الجزائرية و على رأسها البنك المركزي في إطار السياسة النقدية وسيلة تخفيض سعر الصرف الدينار منذ تسعينات القرن الماضي بتوصية من صندوق النقد الدولي، عن طريق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994، بهدف إعادة تقدير القيمة الاسمية لسعر الصرف.

### 1.2// مفهوم تخفيض قيمة العملة:

يقصد بتخفيض قيمة العملة هو لجوء السلطات النقدية إلى إنزال أو تقليل قيمة عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية بمحض ارادتها بحيث تصبح تساوي عددا أقل من وحدات العملات الأخرى ، و بالتالي تنخفض قوتها الشرائية في الخارج<sup>16</sup> . فتخفيض قيمة العملة الوطنية لأي دولة سيؤدي حتماً إلى زيادة التزاماتها الخارجية وارتفاع تكلفة إنتاجها و بالتالي زيادة أسعار مبيعاتها سواء في السوق الداخلي أو الخارجي إضافة الى ارتفاع أسعار المواد الواسعة الطلب و منها الغذائية ، خاصة المستوردة و بالتالي تدني القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل المحدود.

### 2.2/ أهداف تخفيض قيمة العملة :

تلجأ الدول إلى قرار تخفيض قيمة عملاتها الوطنية بشكل أساسي من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية التي تعرف عجزا هاما ، أو على الأقل للتخفيف من حجم هذا العجز. وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية.<sup>17</sup> وبالمقابل، تصبح أسعار السلع المصنعة محليا أرخص بالنسبة للأجانب، مما يُفترض أنه سيعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية و بالتالي يرفع من حجم الصادرات إلى الخارج.

وإذا تراجعت الواردات وتضاعفت الصادرات بما يكفي، فإن ذلك يعيد الميزان التجاري إلى حالة التوازن. وقد تلجأ بعض البلدان لقرار تخفيض قيمة عملتها بهدف تحفيز الإنتاج الوطني والمحافظة على القدرة التنافسية لمنتجاتها الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني<sup>18</sup> والحد من البطالة من خلال التوظيف وتوفير مناصب شغل جديدة لزيادة الإنتاج.

## 3/ أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية :

1.3/أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية :

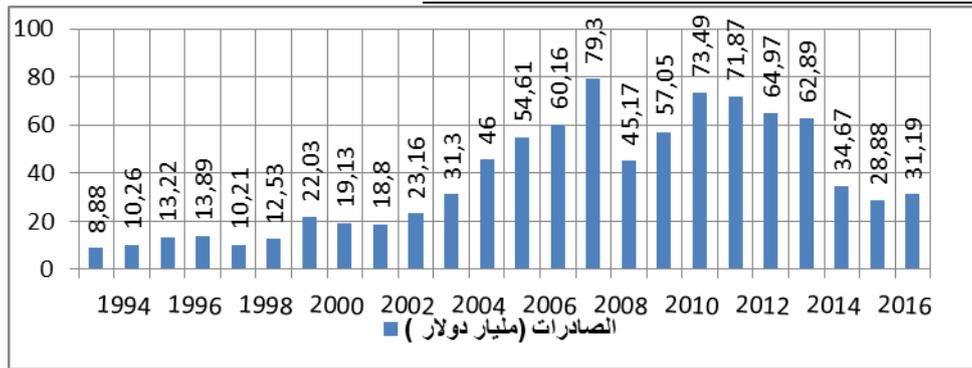
1.1.3/تطور الصادرات الجزائرية:

جدول رقم 04:تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2017/1994 (الوحدة:مليار دولار )

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14	12.32	21.65	19.09
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	18.72	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.19
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	57.09	72.88	71.74	64.37	60.13	34.57	28.88	31.19

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك المركزي.

شكل رقم 02 تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2017/1994



المصدر : من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك المركزي

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ تطور الصادرات الجزائرية بحيث عرفت ارتفاعا متواصلا من 2012/1994 حيث فاقت ال 70 مليار \$ سنتي 2012/2011 بقيمة قدرت على التوالي 72.88 و 71.74 مليار \$ وأعلى مستوى عرفته قيمة الصادرات-التي تتشكل معظمها من المحروقات - هي 78.59 مليار \$ سنة 2008 وهذا جراء ارتفاع سعر برميل النفط و الطلب عليه .

ومنذ 2013 تراجع قيمة الصادرات بحيث وصلت الى 31.19 مليار \$ سنة 2017 و أدنى حد وصلته سنة 2016 بمبلغ قدر ب 28.88 مليار \$ نتيجة الأزمة النفطية الأخيرة التي عرفتها البلاد أواخر 2014 و انخفاض سعر برميل البترول و مستوى الطلب عليه.

فهناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات وهي علاقة طردية أي كلما إنخفض سعر البرميل فإن قيمة صادرات المحروقات تنخفض وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات الإجمالية والعكس صحيح كلما إرتفعت أسعار البترول ارتفعت قيمة صادرات المحروقات وبالتالي ارتفاع في قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

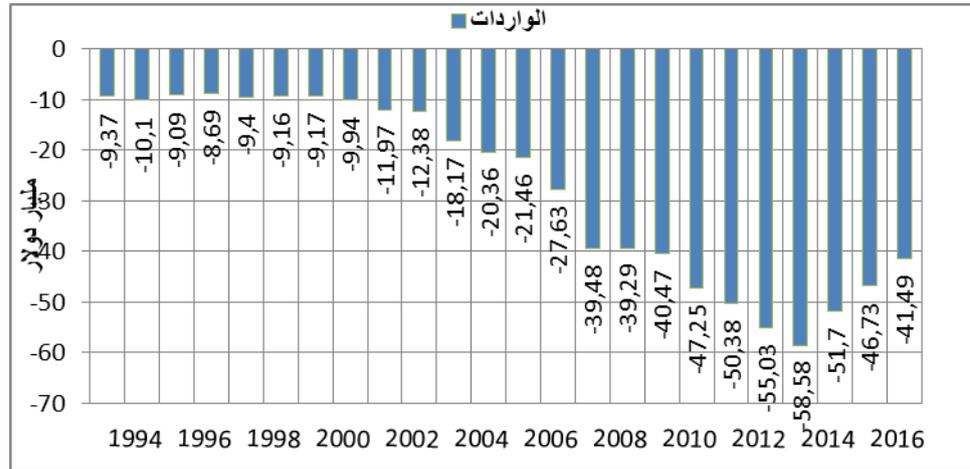
2.1.3/تطور الواردات الجزائرية

جدول رقم 05: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1994/2017 (الوحدة: مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الواردات	9.15	10.10	9.09	8.13	8.63	8.96	9.35	9.48
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.99	37.40
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	38.89	44.94	51.56	55.02	59.99	52.65	46.62	41.89

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك المركزي

الشكل رقم 03 تطور الواردات خلال الفترة 1994/2017



المصدر : من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك المركزي

عرفت فاتورة الاستيراد مستوى تصاعدي خلال فترة الدراسة بحيث فاقت الـ 50 مليار \$ ، فبلغت 59.99 مليار \$ سنة 2014 و هذا الارتفاع المفرط في الواردات مفاده البحبوحة المالية التي تحصلت عليها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط. و في سنة 2008 تراجعت الواردات عما كانت عليه و بلغت 37.99 مليار \$.

كما عرفت السنوات الأخيرة تراجعا نسبيا بحيث قدرت بـ (46.62) مليار \$ سنة 2016 و (-41.89) مليار \$ سنة 2017 و هذا نتيجة الأزمة النفطية (أواخر 2014 ) و انخفاض إيرادات المحروقات و الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لكبح الواردات بمنع عدة مواد من الاستيراد.

كما نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين سعر برميل النفط وقيمة الواردات وهي علاقة طردية أي كلما إنخفض سعر البرميل فإن قيمة الواردات تنخفض والعكس صحيح كلما إرتفعت أسعار البترول ارتفعت قيمة الواردات .

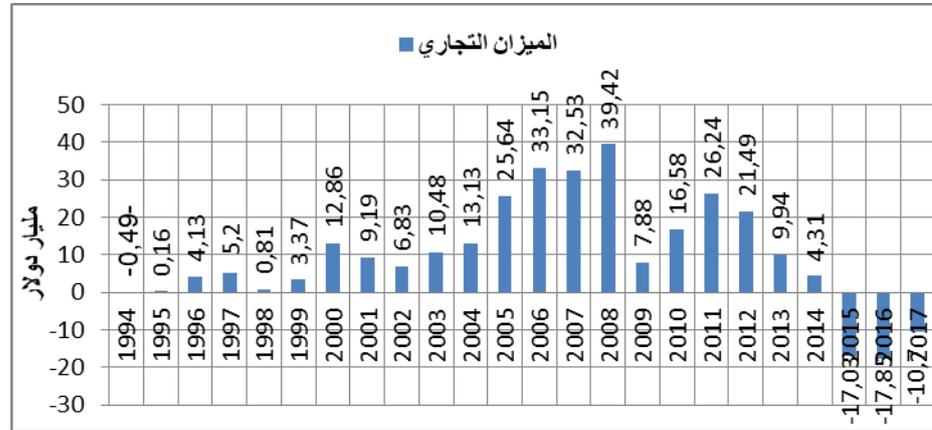
3.1.3: تطور الميزان التجاري الجزائري:

جدول رقم 06 : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994-2017 (الوحدة :مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الميزان التجاري	-0.49	0.16	4.13	5.20	0.81	3.37	12.86	9.19
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	6.83	10.48	13.13	25.64	33.15	32.53	7.88	16.58
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الميزان التجاري	16.58	26.24	21.49	9.94	4.31	-17.03	-17.85	-10.70

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي

شكل رقم 04 : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994-2017



المصدر : من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي

عرف الميزان التجاري رصيذا موجبا طوال فترة الدراسة باستثناء عام 1994 و هذا ما نلاحظه من الجدول و الشكل السابقين اللذان بيّنا لنا تطور الميزان التجاري الجزائري ، كما عرف تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض ليستقر عام 2014 برصيذ (4.31 مليار \$) و يمكن تفسير هذا التآرجح بارتفاع قيمة الواردات الجزائرية و عدم تنافسية الاقتصاد الوطني . كما نلاحظ أن منذ 2015 عرف الميزان التجاري رصيذا سالبا قدر ب(17.03- مليار \$) و في سنة 2017 تراجع ب(15.80- مليار \$) مقابل عجز قدر ب(20.12- مليار \$) سنة 2016 أي بتراجع قدر ب (4.32 مليار \$) كما عرف استقرارا قبل ظهور الأزمة النفطية الأخيرة .

نستنتج أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تمثلت في سياسة التخفيض لقيمة الدينار لم تحسن من وضع التجارة الخارجية - الميزان التجاري - و يظهر ذلك جليا من خلال المكانة التي لاتزال تحتلها الصادرات النفطية من الصادرات الكلية ( لم تنخفض عن مستوى 94 % و هذا ما تأكد سنة 2016 حين تدهورت أسعار النفط التي وصلت الى \$45 لسعر البرميل الشيء الذي أدى إلى تدهور رصيذ الميزان التجاري. أما ما نلاحظه في عشية البجوحة المالية ( 2013/2003) حين كانت أسعار النفط مرتفعة التي أدت إلى ارتفاع و استقرار الرصيذ التجاري و ميله نحو الكفة الموجبة .

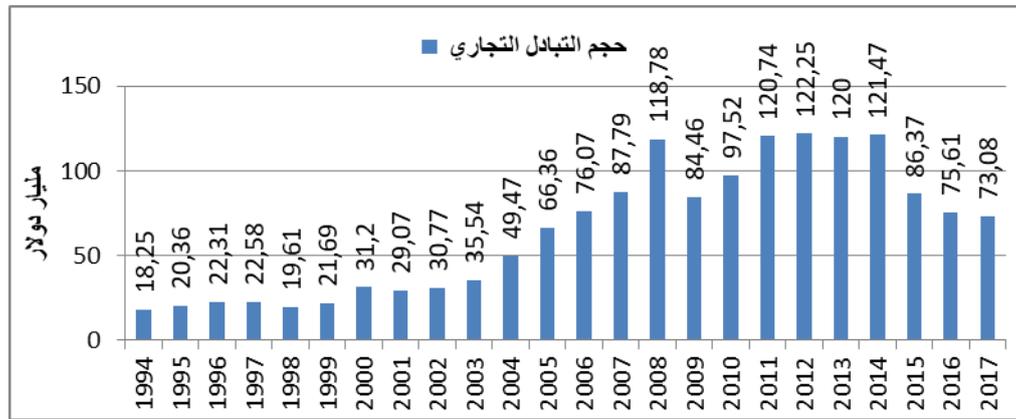
4.1.3: تطور حجم التبادل التجاري

جدول رقم 07 : تطور حجم التبادل التجاري خلال الفترة 1994/2017 (الوحدة :مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حجم التبادل التجاري	18.25	20.36	22.31	22.58	19.61	21.69	31.20	29.07
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم التبادل التجاري	30.77	35.54	49.47	66.36	76.07	87.79	118.78	84.46
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم التبادل التجاري	97.52	120.74	122.25	120.00	121.47	86.37	75.61	73.08

المصدر : من اعداد الباحثة نقلا عن بيانات البنك الدولي

شكل رقم 05 :تطور حجم التبادل التجاري خلال الفترة 1994/2017



المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على مصدر البنك الدولي

عرف حجم التبادل التجاري منحني تصاعديا من 1994/2008 حيث فاق 100مليار \$، فبلغ 118.78مليار \$ سنة 2008 ، نتيجة ارتفاع الصادرات التي فاقت الـ 70مليار\$. تراجع هذا الحجم نسبيا سنتي (2009/2010) ببلوغه 84.46 و97.52مليار \$ على التوالي وهذا نتيجة تراجع الصادرات و الواردات التي تتماشى مع ارتفاع أو انخفاض سعر برميل النفط .. ليعاود الارتفاع سنة 2011 بمبلغ فاق 120 مليار \$ جراء ارتفاع الطلب على النفط.

كما عرفت السنوات الاخيرة (2015حتى2017)تراجعا نسبيا، بحيث تراجعت التجارة لعام (2017) بـ 73.08مليار \$ نتيجة الأزمة النفطية التي ضربت البلاد مؤخرا (نهاية 2014) اي انخفاض سعر برميل النفط و تراجع معدل الصادرات و لجوء الحكومة الجزائرية الى سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و كبح الواردات.

2.3/ أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المؤشرات الاقتصادية:

1.2.3/ تطور المديونية:

جدول رقم 08 : تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994/2017 ( الوحدة :مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدين الخارجي	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.70
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدين الخارجي	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدين الخارجي	5.53	4.41	3.69	3.39	3.73	3.02	3.84	م غ

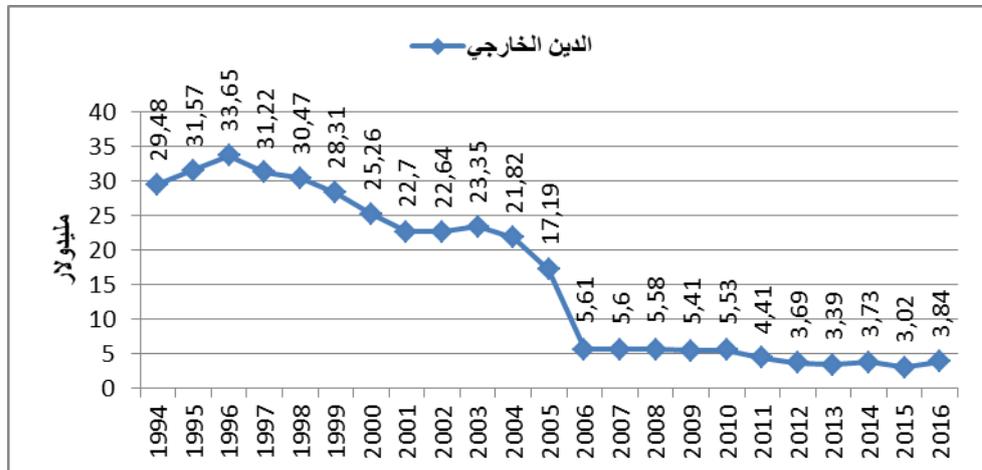
ملاحظة : غ م تعني غير متوفرة

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على عدة مصادر معطيات البنك الدولي و البنك الجزائري

وفقا لتطور الديون الخارجية الإجمالية للجزائر، فإنه يتضح من أرقام الجدول السابق رقم ، أنها انخفضت من 33.65 مليار \$ سنة 1996 لتصل إلى 3.02 مليار \$ سنة 2015، ثم عاودت الارتفاع سنة 2016 بمبلغ قدر ب 3.84 مليار دولار ، وتفيد الأرقام دائما أن هذه الديون كانت تقدر بـ 3.39 مليار \$ نهاية سنة 2013، مقابل 25.26 مليار \$ سنة 2000. وتجدد الإشارة إلى أن الديون الخارجية للجزائر قد انخفضت من 17.19 مليار \$ سنة 2005، إلى 5.61 مليار \$ في نهاية سنة 2006، ثم إلى 3.73 مليار \$ سنة 2014، مسجلة بذلك انخفاضا إجمالياً قدر ب 84.79% من 2000 إلى 2016 و هكذا استطاعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة الاحتفاظ بمستوى متدني للمديونية الخارجية نتيجة الإجراءات القانونية التي تمتع اللجوء إلى الاستدانة خاصة من المنظمات الدولية (FMI) ، ووفرة السيولة المالية لدى الخزينة، الناتجة عن الارتفاع المحسوس للإيرادات مع ارتفاع أسعار النفط.

في عام 2012 ، صنفت الجزائر الدولة الأقل مديونية في 20 بلدا من بلدان المنطقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .أما اليوم تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة التي دفعت كل ديونها، كما أنها ألغت ديون 14 دولة أفريقية وأقرضت صندوق النقد الدولي<sup>19</sup>.و الشكل الموالي يوضح هذا التطور :

شكل رقم 06: تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994/2017



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم

2.2.3/تطور احتياطي الصرف:

جدول رقم 09 : تطور احتياطي العملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة 2017/1994 (الوحدة مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
احتياطي العملة	2.60	2.10	4.20	8.05	6.84	4.40	11.90	17.96
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطي العملة	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
احتياطي العملة	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13	97.3

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي و البنك الجزائري

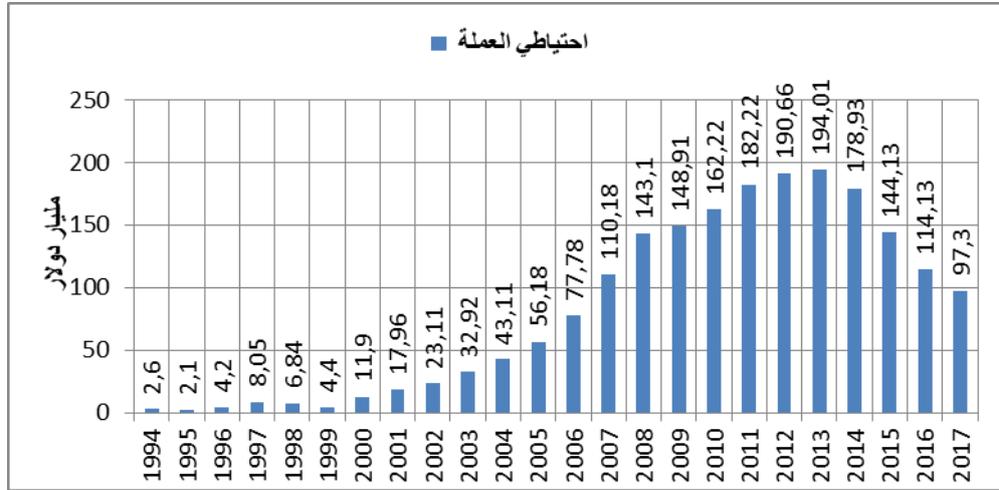
عرفت احتياطات الصرف عدة تغيرات فبعد أن بلغت 8.05 مليار \$ سنة 1997 انهارت الى 4.40 مليار \$ سنة 1999 نتيجة الصدمة البترولية لعام 1999/1998 ، و لكن عاد منحني الاحتياطات الى الاتجاه التصاعدي من جديد مدعما بارتفاع أسعار البترول بحيث أصبح يفوق 28 \$ للبرميل سنة 2000.

و منذ 2014 عادت احتياطات الصرف الرسمية في الجزائر الى الاتجاه التنازلي حيث تراجعت بنحو (8 مليار \$) ما بين 2016 و 2017 ، مُنتقلةً من 114,1 مليار \$ في نهاية 2016 إلى 97,3 مليار \$ في نهاية 2017 . ويرجع هذا الانخفاض في مستوى احتياطات الصرف في عام 2017 ( 16,8 مليار \$) الى نفاذ صندوق ضبط الإيرادات و انخفاض أسعار النفط ، ورافق الأزمة تآكل احتياطات النقد الأجنبي التي هوّت من 194.01 مليار دولار نهاية 2013 إلى 114.13 مليار دولار نهاية 2016، نزولاً إلى مستوى 97.3 مليار \$ نهاية 2017، وفق مصادر البنك الدولي و البنك المركزي الجزائري .

وكانت قد بلغت 178.93 مليار \$ في 2014 و 144.13 مليار \$ 2015 و يرجع هذا التدهور في الاحتياطات خلال السنوات الماضية الى انخفاض أسعار النفط المتواصلة ، و ارتفاع فاتورة الاستيراد ، و تدهور قيمة الدينار الجزائري لا سيما بعد اعتراف الحكومة الجزائرية بنفاذ صندوق ضبط الإيرادات كلية ، شهر فيفري 2017، حسب ما تشير إليه الوثيقة المتضمنة برنامج عمل الحكومة الجزائرية الجديدة<sup>20</sup> . وهو الذي كان يضمن تغطية عجز الميزان التجاري ، فضلا عن التراجع الكبير لاحتياطي الصرف ، بحيث فقدت الجزائر حوالي 100 مليار \$ من احتياطاتها من النقد الأجنبي خلال هذه الفترة ، و يستخدم الاقتصاديون أرقام الاحتياطات الأجنبية في قياس قدرة الدول على تفادي المشاكل المالية في اقتصادها<sup>21</sup> ، و لهذا فإن استمرار تراجع احتياطات الصرف سوف يُقلّل من التصدي للصدمات الخارجية. و الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم 07 : تطور احتياطي العملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة 1994/2017

الوحدة مليار دولار



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على عدة مصادر معطيات البنك الدولي و البنك الجزائري

### 3.2.3/ تطور التضخم:

جدول رقم 10: تطور معدل التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا %) خلال الفترة 1994/2017

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التضخم %	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم %	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6

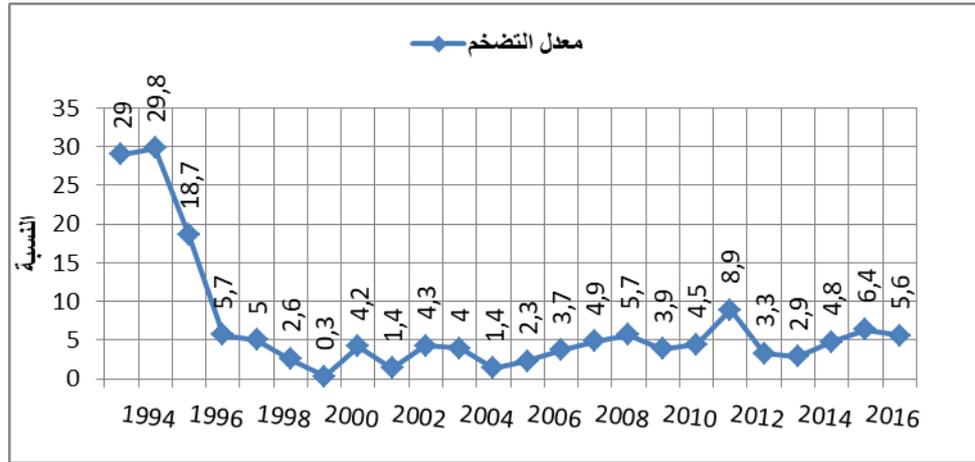
المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي

التضخم هو حالة اتجاه الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، وقد تتدخل الحكومة بعدة اجراءات لمعالجة الوضع، لكن تلك الاجراءات قد لا تنجح في بعض الأحيان في وقف ارتفاع الأسعار<sup>22</sup>.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت تفاوتاً ملحوظاً خلال الفترة 1994-2017، وذلك راجع الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع معدلات التضخم التي فاقت 29 % سنة 1995 قبل التعويم الرسمي للدينار سنة 1996 لكنها بدأت في الانخفاض، فعرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم حيث بلغ 0.33 % بعد تحرير الأسعار مقابل 1.4 % سنة 2002 وهذا بسبب زيادة الأرصدة النقدية من خلال تحسن أسعار النفط، ثم عرف التضخم انخفاض نسبي بين سنتي 2005 و2006 مقارنة بالفترة (2001-2004)

كما عرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ أشده سنة 2009 بنسبة 5.7% و 8.9% سنة 2012 وهو أعلى معدل تسجله الجزائر طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، ثم استقر بين سنتي (2014/2013) بين 3.3% و 2.9% على التوالي ليعاود الارتفاع بين (2017/2015) حيث بلغ 5.6% سنة 2017 مقابل 6.4% سنة 2016 و 4.8% سنة 2015 وهذا الارتفاع هو نتيجة حتمية لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات و ضعف منافسة الانتاج المحلي و الشكل الموالي يوضح ذلك .

شكل رقم 08: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2017/1994)



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات مصادر البنك الدولي ، البنك المركزي

#### 4.2.3 / تطور سعر برميل البترول :

عرف سعر برميل النفط تذبذبات خلال فترة الدراسة حيث وصل الى أدنى مستوياته سنة 1998 بحيث بلغ \$12.94 و منذ 2002 عرف منحنى تصاعديا بحيث فاق سعر برميل النفط ال \$100 سنة 2011.

كما عرف انخفاضا ب 47.1% منتقلا من \$100.2 سنة 2014 الى \$53.1 في 2015 وتزامن هذا الانخفاض مع تغير نسبي في حجم صادرات المحروقات (33.08 مليار \$ في 2015 مقابل 58.46 مليار \$ في 2014 أي 43.4%).. اما فيما يخص الواردات فعرفت منحنى تصاعدي الا انها انخفضت نسبيا سنة 2015 ب 52.65 مليار \$ مقابل 59.67 مليار \$ في 2014 .

أدى تواصل انخفاض سعر برميل البترول في سنة 2016 ، بعد الانخفاض الحاد الذي عرفته سنة 2015 ، إلى عجز جد معتبر في الحسابات الخارجية ومنها الميزان التجاري ، بحوالي 26 مليار \$ ، أي بتراجع طفيف مقارنة بسنة 2015.

جدول رقم 11 : تطور سعر برميل النفط مقارنة بتطور سعر صرف دج / US\$ خلال الفترة 2017/1994

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر صرف دج/ US\$	35.1	47.7	54.7	57.7	58.7	66.6	75.3	77.2
سعر برميل النفط \$/US	16.30	17.60	21.70	19.49	12.94	17.91	28.50	24.85
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر صرف دج/ US\$	79.7	77.4	72.1	73.3	72.6	69.3	64.6	72.6
سعر برميل النفط \$/US	25.24	28.96	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر صرف دج/ US\$	74.4	72.9	77.5	79.4	80.6	100.7	109.4	111.35
سعر برميل النفط \$/US	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45.00	53.97

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي

#### الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التحليلية اظهار الأثر الناجم عن تخفيض قيمة العملة الوطنية على المبادلات التجارية و قد توصلنا من خلال استنطاق الجداول الى أن سياسة تخفيضات الدينار المتتالية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وبقي الاقتصاد الوطني رهينة لسعر برميل النفط وعدم الاستفادة من هذه السياسة التي تستخدمها الدول المتقدمة في سد عجز الميزان التجاري بسبب التكلفة الباهظة للواردات المقومة بالأورو في حين أن نسبة الصادرات من المحروقات و التي تفوق 97% مقومة بالدولار، المنخفض القيمة أمام الأورو.

فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات النفط فقط زيادة على عدم تنافسية المنتجات الجزائرية من حيث النوعية والجودة . و الملاحظ أنه بداية من سنة 2001 تحسن رصيد الميزان التجاري و ارتفع احتياطي الصرف و تراجعت المديونية وهذا بسبب البجوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط التي فاقت 100 دولار للبرميل الواحد سنة 2012 ونلاحظ أنه بمجرد انخفاض مستوى الطلب على النفط تتراجع قيمة الميزان التجاري و هذا ما حدث أواخر 2014.

ويتضح أن السلطات العمومية في الجزائر تنتهج نفس السياسة النقدية لمواجهة الأزمات و هذا ما نلاحظه في أزمة 1986، 2008، 2014 رغم أن هذه السياسة لم تجدي نفعا غير أنها عمقت من الفجوة التضخمية للأسعار و أهبت جيب المواطن البسيط ورغم ذلك لم تستخلص الحكومات المتعاقبة الدروس .

وفي سنة 2017 ، تحسّن سعر البترول نسبيا ، مما أدى إلى تحسّن الصادرات ، أما فيما يخص الواردات فواصلت انخفاضها ، الذي يبقى طفيفا بسبب محاولات الحكومة الجزائرية التحكم في الواردات بتطبيق عدّة اجراءات منها فرض قيود على الاستيراد و تنفيذ الحكومة بعض التدابير من بينها ضبط قائمة المستوردات بحيث منعت أكثر من 900 مادة من الاستيراد ، و نتيجة ذلك تراجع عجز الميزان التجاري نسبيا مقارنة ب2016.

## المراجع

- <sup>1</sup> زاوية رشيدة وعبد الوهاب دادن- / تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة ( 1990-2013) - المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية العدد 2016/3
- <sup>2</sup> Adouka lakhdar-**modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM**-thèse pour l'obtention du doctorat-Es sciences en sciences économique option :gestion p 200
- <sup>3</sup> Boucheta yahia -**etude des facteurs déterminant du taux de change de dinar algérien** - thèse pour l'obtention du doctorat-Es sciences en sciences économique option :finance P 78
- <sup>4</sup> بودري شريف -جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية-مخبر العملة واقتصاديات شمال إفريقيا/مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس عشر.
- <sup>5</sup> آيت يحي سيمر / - **التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع** - جامعة تبسة الجزائر\_مجلة الباحث العدد2011/09.
- <sup>6</sup> محمد راتول /-**تحولات الدينار الجزائري و اشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات** -جامعة شلف ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -الواقع و التحديات -
- <sup>7</sup> Chérif BEGGA/ Abdelhamid MERGHIT-**Aperçus sur la politique de gestion de taux de change en Algérie au lendemain de la transition vers la flexibilité.** Economie & Société N° 8/2012. page96
- <sup>8</sup> Taline Koranchelian- **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience** -IMF WORKING PAPER- WP/05/135 July 2005.
- <sup>9</sup> Farid boukarrou et fatima djaalab- **balance des paiements.taux de change et dévaluation de la monnaie en algerie**-revue sciences humaines n°40 décembre 2013 pp52-84
- <sup>10</sup> محمد راتول /-**تحولات الدينار الجزائري و اشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات** -جامعة شلف ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -الواقع و التحديات -مرجع سبق ذكره.
- <sup>11</sup> كمال سي محمد- **اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980 إلى 2015** -مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد الخامس عشر.
- <sup>12</sup> عبد الغفار غطاس و آخرون -**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2011/1980)**-مجلة الباحث عدد2015/12 -
- <sup>13</sup> عبد الحميد مرغيث -**تقييم أداة الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال** -كافة العلوم الاقتصادية جيجل ص 03 .
- <sup>14</sup> خليفة عزي /-**سعر صرف النظام الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات (2008/1985) دراسة مقارنة** -مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية فرع مالية و بنوك وتأمينات ص143
- <sup>15</sup> بغداد زيان /-**تغيرات سعر صرف الأورو والدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية** -مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية ص 110 .
- <sup>16</sup> بضياف صالح جامعة البليدة -**أداء وسيط التبادل التجاري على وضعية التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر**-ص297
- <sup>17</sup> صبحي حسون الساعدي ،اياد حماد عبد/ -**أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة** ،مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 7 ، السنة 2011 ،ص91.
- <sup>18</sup> مبارك بوعشة /كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر - **السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية**- عدد 12(1999) 81-93.
- <sup>19</sup> د. زيومي نعيمة -**التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم**-مجلة المالية و الأسواق ص 279 .
- <sup>20</sup> <https://www.elkhabar.com/press/article/125827/>
- <sup>21</sup> زايري بلقاسم -**كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري** -جامعة وهران مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 07 .
- <sup>22</sup> أحمد الأشقر ، -**الاقتصاد الكلي** -، الطبعة 2، دار الثقافة، الأردن، 2007 ، ص312.